

April 2012



منظمة الأغذية  
والزراعة للأمم  
المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food and  
Agriculture  
Organization  
of the  
United Nations

Organisation des  
Nations Unies  
pour  
l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones Unidas  
para la  
Alimentación y la  
Agricultura

# لجنة المالية

**الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة**

**روما، 14-15 مايو/أيار 2012**

**التقرير السنوي لجنة مراجعة الحسابات**

**يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحظى هذه الوثيقة إلى:**

**السيد أنطوان أنطون**

**رئيس لجنة مراجعة الحسابات**

**برنامج الأغذية العالمي**

**البريد الإلكتروني: antoun@noos.fr**

### ملخص

- ↳ يسر لجنة مراجعة الحسابات أن تقدم بتقريرها السنوي إلى لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة.
- ↳ ويهدف هذا التقرير إلى تقديم عرض موجز لأبرز أنشطة لجنة مراجعة الحسابات وآرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2011 حتى 31 مارس/آذار 2012. ويتصادف التاريخ الأخير مع إنجاز الكشوف المالية السنوية، وهي محور من محاور التركيز الرئيسية للجنة.

### التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ↳ يرجى من لجنة المالية إقرار "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" لتقديمه إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه.

### مشروع المشورة

وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، توصي لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالوثيقة المعروفة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات".



روما، 4/8/2012

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

### البند 6 من جدول الأعمال

#### التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

للنظر

A

Distribution: GENERAL  
**WFP/EB.A/2012/6-D/1**  
30 April 2012  
ORIGINAL: ENGLISH

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحظى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

[antoine.antoun@noos.fr](mailto:antoine.antoun@noos.fr)

السيد أنطوان أنطون

رئيس لجنة مراجعة الحسابات:

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بتوفير الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

## \*مشروع القرار

يحيط المجلس علمًاً بالوثيقة المعروفة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.A/2012/6-D/1).

\* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمدته المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

# التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

أبريل/نيسان 2012

إلى المجلس التنفيذي



يسر لجنة مراجعة الحسابات أن تقدم بتقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي، بمقتضى اختصاصاتها (WFP/EB.2/2011/5-B/1/Rev.1)، لينظر فيه المجلس، وفقاً للقرار الذي اتخذه في دورته العادية الثانية لعام 2011.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم عرض موجز لأبرز أنشطة لجنة مراجعة الحسابات وأرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2011 حتى 31 مارس/آذار 2012. ويتصادف التاريخ الأخير مع إنجاز الكشوف المالية السنوية، وهي محور من محاور التركيز الرئيسية للجنة.

واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير مع المجلس.

السيد أنطوان أنطون  
رئيس لجنة مراجعة الحسابات  
أبريل/نيسان 2012

## المقدمة وسير عمل لجنة مراجعة الحسابات

### الاختصاصات الجديدة

- 1 في أعقاب قرار المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، عُدلت اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات. وتعمل لجنة مراجعة الحسابات بصفتها هيئة استشارية خبيرة تaldi المشورة الخبيرة المستقلة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي في ممارسة مسؤولياتهما الإدارية.
- 2 وتشمل المسؤوليات المحددة للجنة مراجعة الحسابات إصدار المشورة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي في المسائل التالية بموجب الفقرة 3 من الاختصاصات المعferred:
- ▷ المراجعة الداخلية للحسابات؛
  - ▷ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
  - ▷ الكشوف المالية؛
  - ▷ المحاسبة؛
  - ▷ المراجعة الخارجية للحسابات؛
  - ▷ القيم والأخلاق؛
  - ▷ الادعاءات بأنشطة غير سلية.

وقد أعددنا هذا التقرير وفق هذا الترتيب.

### تكوين لجنة مراجعة الحسابات

- 3 ويرد التكوين الحالي لعضوية اللجنة في الملحق الثاني. وتتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التكوين يراعي التوازنات المناسبة من حيث نوع الجنس والإقليم.
- 4 وانضم إلى اللجنة عضوان جديدان هما السيدة Irena Petruškevičienė والسيد James A. Rose، وقد حضرا أول اجتماع لهما في ديسمبر/كانون الأول 2011 وشاركا في اجتماع مارس/آذار 2012.

### أنشطة لجنة مراجعة الحسابات

- 5 ويغطي هذا التقرير الثامن الفترة من 1 أبريل/نيسان 2011 إلى 31 مارس/آذار 2012. ويقدم التقرير عرضاً مجملأً لأعمال لجنة مراجعة الحسابات خلال تلك الفترة ويسلط الأضواء على المسائل التي يعتقد أنها تتطلب اهتماماً من المجلس التنفيذي ومن المدير التنفيذي. واجتمعت لجنة مراجعة الحسابات ثلاث مرات خلال تلك الفترة، في يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول 2011 وفي مارس/آذار 2012.

- 6 وتحتمع لجنة مراجعة الحسابات في المقر الرئيسي للبرنامج ثلاث مرات في السنة على الأقل وذلك لمدة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام. وإضافة إلى ذلك، قد يطلب إلى اللجنة، أو بعض أعضائها، المساعدة في تأدية مهمة معينة، مثل اختيار المراجع الخارجي للحسابات. وتكتسي الجلسات التنفيذية – المقتصرة على أعضاء اللجنة فحسب – التي تعقد مع المدير التنفيذي في اليوم الأول من كل اجتماع واليوم الأخير منه أهمية خاصة. وتركز هذه الاجتماعات عموماً على الجوانب الاستراتيجية وتسهم في اعتماد اللجنة الوجهة المتبتغا، إذ أنها تتيح لها الإلمام عن كثب بأولويات البرنامج واحتياجاته.

وتتيح هذه الاجتماعات للجنة أيضاً أن تشاطر المدير التنفيذي في المسائل الجوهرية التي تشغل باللجنة وأن تعرض عليه الموضوعات التي تستدعي أن يوليه اهتماماً عاجلاً.

-7 ومنذ عام 2009، بدأت اللجنة أيضاً على الاجتماع مع مكتب المجلس التنفيذي أثناء اجتماعاته. وجنت اللجنة فوائد جمة من تلك الاجتماعات التي ترى فيها حلقة وصل أساسية مع المجلس التنفيذي. ومع مضي الوقت، تتوقع اللجنة أن تكون هذه الاجتماعات عوناً لها في تعزيز استجابتها لأولويات المجلس التنفيذي وفي اضطلاعها بمهامها الرقابية.

-8 ويشارك في الاجتماعات اللجنة نواب المدير التنفيذي المعنيون وموظفوهم. وقد حدث تحسن أكيد في الوثائق التي تُعرض على اللجنة من حيث جودتها ومحتوها وتقاسم الرؤى المترافق والإرشادات والتصورات المستقبلية ذات الأهمية البالغة لدور اللجنة في إسهام المشورة المستقلة.

-9 وتحظى اللجنة بدعم نفيس من المفتش العام (مدير مكتب الرقابة) وفريقه، حيث يحضر المفتش وفريقه مناقشة أغلب بنود جدول الأعمال. ويقدم المراجع الخارجي مساندة مماثلة.

-10 وظلت اللجنة تحرص على إسهام المشورة المتوازنة للمدير التنفيذي ولمكتب المجلس التنفيذي وتحظى بدورها بإرشاداتهم وتصوراتهم المستقبلية. وترصد اللجنة بانتظام متابعة قراراتها وتوصياتها.

-11 وتعرب لجنة مراجعة الحسابات عن امتنانها للمدير التنفيذي وفريقه ولمكتب المجلس التنفيذي لما تلقته منهم من مساعدة في أداء واجباتها. بيد أنه ينبغي التشديد على أن اللجنة لن تكون فعالة ما لم يكن المجلس والإدارة مقتعين بالحاجة إلى لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات وبدورها. ولأن هذه المبادرة حديثة العهد داخل أسرة الأمم المتحدة، فإن هناك قدراً من الالتباس المفهوم حيال أفضل السبل للاستفادة من لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء خارجيين. وتشهد لجان مراجعة الحسابات، بما في ذلك في أوساط الشركات، تطوراً متواصلاً وثمة شعور بأن المتطلبات الجديدة التي تفرض على هذه اللجان وتجاوزها كثيراً نطاق فحص الكشوف المالية والإشراف على وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية تكاد تجعل من مصطلح "لجنة مراجعة الحسابات" اسمًا على غير مسمى، إذ يزداد النظر إلى لجنة مراجعة الحسابات بصفتها أداة أساسية لتفعيل عمل المجلس وإسهام المشورة المستقلة للإدارة العليا عن نجاعة مختلف مبادرات السياسات وفعاليتها التكافيفية ومدى ما تتطوّي عليه سائر هذه المبادرات من مخاطر استراتيجية وتشغيلية وذات صلة بالإبلاغ المالي والامتثال.

-12 وتود لجنة مراجعة الحسابات أن تشدد على أهمية إجراء زيارات ميدانية. فلعمانية العمليات أهمية لدى لجنة مراجعة الحسابات - وهي المعيار لا لكل مجلس فحسب بل ولأي لجنة لمراجعة الحسابات - من حيث اكتساب المعرفة بالمنظمة التي تتطلع فيها بمسؤولية الرقابة المالية، وهي تدرج في إطار نشاط اللجنة الذي يحقق قيمة مضافة تتجلى في كفالة تحقيق مهمة البرنامج. ونعتزم مواصلة العمل مع المدير التنفيذي نحو تحقيق هذا الهدف.

## المراجعة الداخلية للحسابات

-13 أخذنا علماً مع الارتياح بأن معهد مراجعى الحسابات الداخلين أجرى، في عام 2011، تقييمًا خارجياً للجودة يتعلق بنشاط المراجعة الداخلية للحسابات في البرنامج وخلص إلى أن هذا النشاط ينسجم مع معايير معهد مراجعى الحسابات الداخلين. وحرى بالمجلس التنفيذي أن يستمد الثقة من هذا التصديق الخارجي.

- 14 - وأصدر المدير التنفيذي ميثاق مكتب الرقابة في 15 آذار/مارس 2012. وترى لجنة مراجعة الحسابات أن هذا الميثاق يضفي قدرًا كبيراً من الوضوح على مهمة مكتب الرقابة وعلى سبل ووسائل أداء تلك المهمة.
- 15 - وتحيط لجنة مراجعة الحسابات المجلس التنفيذي علما بضرورة الشروع في عملية لخطيط التعاقب بغية اختيار مدير جديد لمكتب الرقابة بسبب انتهاء مدة المدير الحالي. وتتوقع لجنة مراجعة الحسابات أن تشارك في هذه العملية بصفة استشارية، وفق ما نصت عليه اختصاصاتها الجديدة.

## إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- 16 - **سجلات المخاطر:** ترحب لجنة مراجعة الحسابات باستخدام سجل المخاطر المؤسسية الذي يتضمن المخاطر السياقية والبرограмمية وال المؤسسية. وترى اللجنة في هذا السجل أداة ناجحة لتحسين إدارة المخاطر وشفافيتها في البرنامج. وتلاحظ اللجنة مع الارتياح قيام عدد متزايد من المكاتب، في عام 2011، بإنشاء نظم رسمية لتحديد المخاطر وتقديرها وتسجيلها. واتخذ البرنامج أيضًا تدابير لتطوير تشكيلة البرامج على نحو يتيح إبراز عمليات إدارة المخاطر في البرنامج.
- 17 - **تخطيط التعاقب:** يتجلّى انسجام المجلس التنفيذي مع أهداف المنظمة ومقاصدها في قراره بتمديد استراتيجية البرنامج الحالية لستين إضافتين. وبما أننا نرى أن دورنا يتمثل في دعم تحقيق تلك الأهداف والمقاصد، فإننا سنكون قد قصرنا في أداء واجباتنا إن لم ننبه إلى أن تخطيط التعاقب في الوظائف القيادية الرئيسية يمثل أكبر المخاطر في جدول أعمال الإدارة في معظم المؤسسات العامة والخاصة ومجالس إدارتها. ويكتسي تحديد وتوظيف فريق من القياديين الذين يتمتعون بالحماسة الدافقة والرؤوية والصدق المهني لتنفيذ الاستراتيجية في إطار منظومة الأمم المتحدة ولديهم القدرة على التواصل مع المجتمع الدولي والمنظمات المانحة والتأثير عليهم والتفاعل معهما أهمية بالغة لاستدامة نجاح البرنامج. وهذه القرارات القيادية هي أكثر القرارات التي تتخذها هيئة تنفيذية أهمية. وفي ضوء التغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة في منصب المدير التنفيذي وفي وظائف قيادية رئيسية أخرى مسؤولة لدى المدير التنفيذي، ينبغي على المجلس التنفيذي أن يكفل استعراض الخطط الانتقالية ور صدها ومواعنة الاستراتيجية وعمليات الرقابة التشغيلية. ولئن كان من الواجب أن تتسم عمليات الاختيار مع سياسات الخدمة المدنية الدولية والأمم المتحدة والبرنامج، فإن تحديد المواهب الداخلية والخارجية لتدريبها على القيادة والتقارب في مختلف الوظائف ومهام تعزيز الدراسة التقنية ينبغي أن يتم عمداً بغية تكوين مجموعة من المرشحين لشغل الوظائف القيادية الشاغرة في المستقبل القريب وفي الأجل الطويل.

- 18 - **بيان السنة الأولى للرقابة الداخلية:** أخذنا علماً بالبيان المتعلق بالضوابط الداخلية الذي وقعه المدير التنفيذي ودعمته شهادات الإدارة والذي نرى فيه ممارسة ممتازة تشكل منطلقاً مهماً للتوجه بشأن التوقعات في مضمون الحكومة والمخاطر والرقابة والامتثال والمساءلة. ويسرنا أننا لاحظنا عند الاستفسار أن موظفي المالية وإدارة المخاطر اتخذوا أساساً منهجهم للرقابة أطراً مقبولة على نطاق واسع، مثل إطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي وإرشادات تيرنبول بشأن تنفيذ مدونة المملكة المتحدة الموحدة. ولم نلاحظ أية تعليقات جوهرية بشأن هذه الكشوف من مراجع الحسابات الخارجي أو مراجع الحسابات الداخلي. وحري بالمجلس التنفيذي أن يشعر بالاطمئنان لوجود هذه العملية.

- 19 - **إدارة مخاطر تسuir السلع الأساسية:** نظرًا لأن هناك أسواق السلع الأساسية وأسعارها تزداد تقدماً في شتى أنحاء العالم، نحت الإدارة على أن ترسّي الأساس لتعزيز الريادة في مضمون التصور والرقابة فيما يخص تجارة السلع الأساسية والتحوط والتبنّي بشأنها. وتفسح الفرصة على الدخول في التزامات متعددة السنوات من تمويل المانحين ودعم المتقفين المجال

أمام تحقيق حصائر إنسانية وإنمائية تتسم بقدر أكبر من الاستشراف والكفاءة. ويمكن تخفيف وقع صدمات الأسعار – التي قد تقلل كثيراً من تأثير مستوى التمويل الذي تلتزم به جهة مانحة – من خلال آليات تخضع للإشراف الملائم. ولأن اكتساب مثل هذه الدراءة يستغرق بعض الوقت، نحث الإدارة على أن تبذل جهوداً فعلية لخلق مثل هذه الموهبة بشكل تدريجي. ومع أن الرقابة على الاستثمار تتناسب مع جهود البرنامج الحالية، فإنها قد لا تكون كافية للاحتياجات المستقبلية.

## الرقابة على الخزانة والاستثمارات

-20 تأفت لجنة مراجعة الحسابات معلومات عرضتها الإدارة عن أداء حافظة الاستثمارات القصيرة الأجل. وبعد الاطلاع على المبادئ التوجيهية والقيود المتعلقة بالاستثمارات وأوجه المخاطر فيها، تستطيع اللجنة أن تقول أنها معقولة.

## الكشف المالي

-21 بعد تمحیص المعلومات التي قدمتها إدارة البرنامج للجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها المعقود في مارس/آذار 2012 عن إعداد الكشوف المالية السنوية والمعلومات التي قدمها مكتب الرقابة والمراجع الخارجي عن المراجعة التي أجرتها، أصبح بوسع اللجنة أن تقول إن مشروع الكشوف المالية ملائم لإرساله لإدارة البرنامج لاعتماده نهائياً وللمراجع الخارجي ليقوم بوضع الصيغة النهائية للمراجعة، إذ أن لجنة مراجعة الحسابات لم تبلغ بأي بتود جوهرية.

## المحاسبة

-22 تلاحظ لجنة مراجعة الحسابات مع الارتياح أن البرنامج يقدم، بمبادرة منه لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبتقاسم ما اكتسبه من خبرة في هذا المضمار من خلال مشاركته في فرق العمل التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، دعماً قيماً لوكالات الأمم المتحدة الأخرى التي يجري فيها تطبيق هذه المعايير.

-23 ونظراً لتحديث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باستمرار وتطوير المعالجات المحاسبية وال المتعلقة بالكشف، تلفت لجنة مراجعة الحسابات الانتباه إلى الحاجة لإجراء مزيد من النقاش بشأن التعامل في بيئة البرنامج مع المعيار 23 – إيرادات المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات) – والمعيار 20 – الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة. ويمكن النظر في إشراك مستشارين خارجيين في المحاسبة.

## المراجعة الخارجية للحسابات

-24 تتسم العلاقة بين لجنة مراجعة الحسابات والمراجعة الخارجية بأهمية بالغة، إذ أن اللجنة تتثبت عبر هذا المراجع من وجود الضمانات المتكاملة لنظم الرقابة الداخلية. وتميز العلاقة القائمة بين الطرفين بالاعتماد المتتبادل دون الإخلال باستقلال أي منهما.

-25 وهذه هي السنة الثانية التي يضطلع فيها مراجع الحسابات العام للهند بإجراء المراجعة الخارجية. ويسربنا الإبلاغ بأن مسألة إحجام المراجع الخارجي في السنة الماضية عن إطلاع اللجنة على مسودة تقرير المراجعة قبل وضع الكشوف

المالية في صيغتها النهائية قد عولجت تماماً. وقد تمكنا من إجراء نقاش مثمر عن عمل المراجعين الخارجيين ومسودة رأيه - غير المشفوع بتحفظات - مع مكتب الرقابة والإدارة المالية في البرنامج. ويرى المراجعين الخارجيين أنه لا توجد مسألة جوهرية تنتقص من نزاهة الإبلاغ عن الشؤون المالية الحقيقة للبرنامج. وفي ضوء تعاملنا المستمر، فإننا نتفق مع ذلك الرأي، بصفتنا لجنة مراجعة الحسابات. ونحن مقتنعون بأنه قد تم الكشف في المذكرات على الكشوف المالية عن كل مسألة من المسائل التي أحطنا بها علمًا وكانت تستدعي مزيداً من الكشف عنها في تلك المذكرات. وتضمنت المناقشات النقاط التالية:

- » المساعدة الطبية في مرحلة ما بعد التقاعد؛
  - » الكشف عن صندوق المعاشات التقاعدية الذي تديره الهيئة الأم في الأمم المتحدة وليس للبرنامج أي سلطة مباشرة في تقييمه؛
  - » استرجاع ضريبة القيمة المضافة التي شجعنا الإدارية أن تلتزم بتصديها المشورة من خبير في الضرائب المساعدة في تسوية هذه المسألة؛ وإذا ظلت ضريبة القيمة المضافة غير مسترددة لمدة تتجاوز المدة المحددة بستين، فسيضطر البرنامج إلى شطبها فيكون بذلك قد أغفل حقه في تحصيلها وإيداعها في خزينته وقد الدافع ليفعل ذلك.
- 26 ولا تقتصر الفائدة الإضافية المتحققة من المراجعة الخارجية ولجنة مراجعة الحسابات على قدرتها على التركيز على الكشوف المالية لنهاية السنة ومدى نزاهة عرضها فحسب، بل وتشمل تقييم مدى تمكن البرنامج من تنفيذ مهمته. وقد جرى النظر في عدد من مجالات الأداء إما عبر عمليات استعراض الأداء أو من خلال الملاحظة.

## القيم والأخلاق

-27 لم نلاحظ أية شواغل في مضمون القيم والأخلاق في المنظمة. ويبدو التوجّه العام السائد في الإداراة العليا بشأن الرقابة والامتثال والمسائل ذات الصلة بهما سليماً. وسنواصل النظر في هذا الموضوع في اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات المقبلة.

## الادعاءات بأنشطة غير سلية

- 28 تلاحظ لجنة مراجعة الحسابات أن مجموع الشكاوى المتعلقة بالادعاءات بأنشطة غير سلية ازداد في عام 2011 مقارنة بعام 2010، بينما انخفض مجموع الحالات الفعلية.
- 29 وأغلقت حالات كثيرة ولكن لا يزال عدد آخر منها لم يُبْت فيها بعد. ولا حظت اللجنة مع الارتياب أن قدرًا أكبر من الموارد سيُخصص لمواصلة تخفيض هذا العدد.
- 30 ولاحظت اللجنة أيضًا أن بعض حالات التحقيق بقيت دون حسم لأكثر من ستة أشهر. وترى اللجنة أن حالات التحقيق يجب أن تُحسم في وقت أقصر، حيثما كان ذلك ملائمًا، وأن تتم متابعتها عن كثب.

## التصورات والرؤى الإضافية

### عملية ضريبة القيمة المضافة

-31 كما ورد في الفقرة 25، ظلت ضريبة القيمة المضافة المدفوعة التي تنتظر الاسترجاع دون حسم لسنوات كثيرة. وكان ينبغي على البلدان المعنية تسديد هذه المستحقات. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول، خُصص اعتماد للحسابات المشكوك في تحصيلها بلغ مجموعه 48.9 مليون دولار أمريكي لتفعيل عدم الاسترداد المحتمل.

-32 ونأخذ علمًا بأن إدارة البرنامج تسعى إلى تسوية هذه المسألة وتشجع أعضاء المجلس التنفيذي على المساعدة، حيثما أمكن ذلك، إذ ان مبالغ ضريبة القيمة المضافة غير المسترددة ما فتئت تزداد، مما يمثل خسارة كبيرة للبرنامج.

### ← تحقيق الفعالية القصوى في عملية عرض وثائق المجلس التنفيذي للبرنامج على اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة ولجنة مراجعة الحسابات

-33 في 5 مارس/آذار 2012، قدمت إدارة البرنامج إلى مكتب المجلس التنفيذي مقترحاً رسمياً لإحكام المعايير المتعلقة بعملية عرض وثائق المجلس التنفيذي على اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة مراجعة الحسابات.

-34 وطلب رئيس مكتب المجلس التنفيذي إلى الأمانة التشاور مع اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة ولجنة مراجعة الحسابات قبل التوصل إلى قرار.

-35 وبعد دراسة المعايير الجديدة المقترحة، لم تجد لجنة مراجعة الحسابات أي سبب للاعتراض على هذا المقترح؛ فهو سيحقق فعالية التكاليف للبرنامج وسيُرسّي ممارسة حسنة في تسيير المنظمة، إذ أن المجلس التنفيذي سيتلقى تعليقات بشأن جميع الوثائق بعد أن تستعرضها هيئة الرقابة المعنية.

## الملحق الأول

### اختصاصات لجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات

(وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011)

#### الغرض

تقدم لجنة مراجعة الحسابات خدماتها بصفتها هيئة خبراء استشارية وتقدم مشورة خبراء مستقلة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي في الوفاء بمسؤولياتهما المتعلقة بالحكومة، بما في ذلك ضمان فعالية نظم الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، ومهام مراجعة الحسابات والرقابة، وعمليات الحكومة في البرنامج. وترمي اللجنة إلى تقديم قيمة مضافة عن طريق تعزيز المساءلة والحكومة داخل البرنامج.

-1

تخدم اللجنة المشورة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي بشأن:

-2

- (أ) نوعية ومستوى الإبلاغ المالي، والحكومة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في البرنامج؛
- (ب) استقلال وفعالية ونوعية مهام المراجعة الداخلية للحسابات وتقارير مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ج) تعزيز التفاعل والتواصل بين أعضاء المجلس التنفيذي، ومراجعى الحسابات الخارجيين والداخلين، وإدارة البرنامج.

#### المسؤوليات

-3

تشمل المسؤوليات المحددة للجنة مراجعة الحسابات تقديم المشورة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي بشأن الأمور التالية:

- (أ) **المراجعة الداخلية للحسابات: التوظيف، والموارد، وأداء مهمة المراجعة الداخلية للحسابات، وملاءمة استقلال مهمة المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن اختيار المفتش العام ومدير مكتب الرقابة؛**
- (ب) **إدارة المخاطر والضوابط الداخلية: فعالية نظم الضوابط الداخلية في البرنامج بما في ذلك ممارسات إدارة المخاطر والحكومة الداخلية؛**
- (ج) **الكشف المالي: القضايا الناشئة عن الكشف المالي المراجعة للبرنامج، والتقارير المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي إلى إدارة البرنامج والمجلس التنفيذي؛**
- (د) **المحاسبة: ملاءمة سياسات المحاسبة ومعاييرها وممارسات الكشف المتبعة، والتغييرات والمخاطر في هذه السياسات؛**
- (ه) **المراجعة الخارجية للحسابات: خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي وتقاريره. يحق للجنة، بناءً على طلب المجلس التنفيذي، أن تقدم المشورة بشأن اختيار مراجع الحسابات الخارجي، بما في ذلك تكاليف ونطاق الخدمات التي سيقدمها،**

كما تقدم المنشورة إلى المجلس التنفيذي بشأن الأتعاب التي يتقاضاها المراجعين الخارجيين وبشأن تمديدات عمل المراجعة أو أية أعمال إضافية مطلوبة من المراجعين الخارجيين؟

و) **القيم والأخلاق:** النظم التي ينشأها البرنامج من أجل الحفاظ على قيم الخدمة المدنية الدولية وتعزيزها، وكفالة الامتثال لقواعد والسياسات السارية، والمعايير الرفيعة للنزاهة والسلوك الأخلاقي، لتفادي تضارب المصالح وسوء السلوك؛

ز) **الادعاءات بأنشطة غير سلية:** عملية معالجة الادعاءات الهامة والتحقيق فيها.

## السلطة

تتمتع لجنة مراجعة الحسابات بكل السلطة الالزمة للفداء بمسؤولياتها، بما في ذلك الوصول إلى معلومات البرنامج وسجلاته ومرافقه وموظفيه. وتتاح للجنة نفس إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية الخاصة والسرية، على النحو المتاح لمراجعة الحسابات الخارجي بموجب النظام المالي للبرنامج. وتقدم الإدارة تحديثات إلى اللجنة في الوقت المناسب. وتتوفر اللجنة الوقت للإدارة للاجتماع بشكل سري.

-5) يتاح للمفتش العام ومدير مكتب الرقابة ولمراجعة الحسابات الخارجي الوصول دون قيود وسرا إلى اللجنة.

-6) يتخذ المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي الإجراءات الالزمة لضمان استعراض هذه الاختصاصات بصفة دورية. ويجب عرض أي تعديلات مقرحة على المجلس التنفيذي ليوافق عليها.

-7) ليس للجنة، بوصفها هيئة استشارية، أي مسؤولية عن اتخاذ القرارات الإدارية، أو أي سلطة تنفيذية، أو أي مسؤوليات تشغيلية أخرى.

## التكوين

-8) تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من الخبراء المستقلين الذين يقدمون خدماتهم بصفتهم الشخصية. تراعى في المقام الأول الكفاءة المهنية والنزاهة عند اختيار الأعضاء.

-9) تكون عضوية اللجنة متوازنة، إلى أقصى الحدود الممكنة عملياً، من حيث جنسيات أعضائها من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ومن حيث التجربة في القطاع العام والقطاع الخاص، ومن حيث نوع الجنس. وتولى المرااعة الواجبة للتمثيل الجغرافي العادل. ولا يجوز لأكثر من عضو واحد أن يكون مواطناً لنفس الدولة العضو في البرنامج.

-10) يجري، بالقدر المستطاع، اختيار عضو واحد على الأقل بناء على مؤهلاته وتجربتها/مؤهلاتها وتجربتها كفني رقابة كبير، أو مراجع للحسابات، أو مدير مالي كبير، ويفضل أن يكون ذلك في منظومة الأمم المتحدة أو منظمة دولية أخرى.

-11) ينبغي للأعضاء اللجنة، لكي يضطلعوا بدورهم بفعالية، أن يتمتعوا بمجموعة معارف حديثة وملائمة ومهارات وخبرات عالية المستوى في المجالات التالية:

أ) المالية ومراجعة الحسابات؛

ب) هيكل الحكم والمساءلة في المنظمة، بما في ذلك إدارة المخاطر؛

ج) إدراك للمفاهيم القانونية العامة؛

- د) التجربة الإدارية الرفيعة المستوى؛
- ٥) تنظيم و هيكل و عمل منظومة الأمم المتحدة و/أو المنظمات الدولية الحكومية الأخرى؛
- 13- ينبغي للأعضاء أن يكونوا على فهم بأهداف البرنامج و رسالته، و هيكل الحكومة و المسائلة فيه، و القواعد ذات الصلة التي تحكمه، أو أن يكتسبوا ذلك الفهم بسرعة.

### **الاستقلال**

- 14- لما كان دور اللجنة هو تقديم المشورة الموضوعية، فإن الأعضاء يجبون مستقلين عن أمانة البرنامج، والمجلس التنفيذي، ويكونون بمعزل عن أي تضارب حقيقي أو ظاهر في المصالح.
- 15- أعضاء اللجنة:
- (أ) لا يشغلون مناصب في شركات لها علاقة تجارية بالبرنامج؛ ولا يمارسون أي أنشطة قد تخل، أو يبدو أن من شأنها أن تخل، باستقلالهم في أدائهم لمهامهم كأعضاء في اللجنة؛
- (ب) لا يكونون حالياً، أو خلال السنتين السابقتين على تعيينهم في اللجنة، موظفين أو مستخدمين بأي صفة من جانب البرنامج أو من جانب وفد لدى المجلس التنفيذي للبرنامج، أو يكون لهم فرد من أفراد أسرتهم المباشرين (على النحو المحدد في النظام الأساسي للموظفين ودليل الموارد البشرية في البرنامج) يعمل في البرنامج أو على علاقة تعاقدية مع البرنامج، أو مع وفد لدى المجلس التنفيذي للبرنامج؛
- (ج) يكونون مستقلين عن فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة؛
- (د) لا يكونون مؤهلين لأي وظيفة في البرنامج لمدة ثلاثة سنوات على الأقل اعتباراً من اليوم الأخير لفترة عضويتهم/عضويتهن في اللجنة.

- 16- يقدم أعضاء اللجنة خدماتهم بصفتهم الشخصية ولا يتlossen أو يقبلون تعليمات تتعلق بعملهم في اللجنة من أي حكومة أو هيئة أخرى داخل البرنامج أو خارجه.
- 17- يقع أعضاء اللجنة على إعلان سنوي للاستقلال وبيان عن المصالح المالية، ويقدمونهما إلى رئيس المجلس التنفيذي، تبعاً لإجراءات تنشئها اللجنة بموجب قواعدها الإجرائية.

### **الاختيار، والتعيين، وفترة العضوية**

- 18- يقوم المدير التنفيذي بما يلي:
- (أ) دعوة أعضاء البرنامج لسمية مرشحين لعضوية لجنة مراجعة الحسابات من يُعتبر أنهم يتمتعون بمؤهلات عالية وخبرات رفيعة المستوى؛
- (ب) نشر إعلان في المجالات و/أو الصحف الدولية المرموقة، وفي شبكة الإنترنت، يدعو فيه المرشحين الذين يتمتعون بالمؤهلات والخبرات المناسبة إلى التقدم بإبداء رغباتهم.

- 19 تقتضي عملية اختيار أعضاء اللجنة فريقاً للاختيار، ويشمل الفريق ممثلين اثنين من المجلس التنفيذي يختارهما المجلس التنفيذي، وعضو حالياً في لجنة مراجعة الحسابات تختاره لجنة مراجعة الحسابات، وعضوين من الأمانة يختارهما المدير التنفيذي. ويعين فريق الاختيار رئيساً له.
- 20 يبلغ فريق الاختيار توصياته للمدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي.
- 21 ينظر المجلس التنفيذي في المرشحين الذين يوصي المدير التنفيذي بالموافقة على تعينهم.
- 22 يعين أعضاء اللجنة لمدة ثلاثة سنوات، قابلة للتجديد لمرة ثانية وأخيرة لمدة ثلاثة سنوات، ليست بالضرورة متعاقبة.
- 23 يختار أعضاء اللجنة الرئيس من بينهم ويستخدم بصفته الشخصية لمدة أقصاها فترة واحدة. وإذا تعذر على الرئيس حضور الاجتماع، ينتخب الأعضاء الحاضرون رئيساً بالنيابة.
- 24 يحق لعضو اللجنة أن يستقيل من عضويته/عضويتها بتقديم إخطار كتابة إلى رئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي.
- 25 لا يجوز إلا للمجلس التنفيذي بعد التشاور مع المدير التنفيذي إلغاء تعين للجنة.

### الاجتماعات

- 26 تجتمع اللجنة ثلاثة مرات على الأقل في السنة، ويكون ذلك عادةً في مقر البرنامج. ويوافق رئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي على أي اجتماع يعقد في مكان آخر. ويتوقف العدد الدقيق لل الاجتماعات في السنة على عبء العمل المتفق عليه، وتقرر اللجنة التوقيت الأنسب للنظر في المسائل المحددة بالتشاور مع رئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي. ويجوز للجنة، في ظروف استثنائية، أن تجتمع عن طريق التداول بالفيديو أو التداول عن بعد.
- 27 يجوز للجنة، هنا بهذه الاختصاصات، وضع نظامها الداخلي لمساعدة أعضائها على تنفيذ مسؤولياتهم. ويقدم النظام الداخلي للجنة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لأغراض الإحاطة.
- 28 يتكون نصاب اللجنة من ثلاثة أعضاء. وتمارس اللجنة عملها عموماً على أساس توافق الآراء. وفي الحالات التي يتذرع فيها التوصل إلى توافق في الآراء، تُتخذ جميع قرارات اللجنة بأغلبية الأعضاء المشاركون في الاجتماع. وإذا تساوى عدد الأصوات يكون صوت رئيس اللجنة هو المرجح.
- 29 يحضر المدير التنفيذي، ومراجع الحسابات الخارجي، والمفتش العام ومدير مكتب الرقابة، ورئيس الشؤون المالية، وموظفو الأخلاقيات، أو ممثلوهم، الاجتماعات عندما تدعوههم اللجنة إليها. ويجوز كذلك دعوة موظفين آخرين في البرنامج لهم مهام ذات صلة بالبنود الواردة على جدول الأعمال.
- 30 تستطيع اللجنة عند الضرورة الحصول على مشورة مستقلة أو الاستعانة بخبراء خارجيين، وتكون النفقات التي ترتبط بذلك ولا تغطيها ميزانية اللجنة مرهونة بموافقة رئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي من خلال الإجراءات المقررة.
- 31 تبقى جميع الوثائق والمعلومات السرية التي تعرض على اللجنة أو تحصل عليها سرية ما لم يتقرر خلاف ذلك. ويقر أعضاء اللجنة بهذا الالتزام كتابة وقت تعينهم.

## الإبلاغ

- 32 يعرض رئيس اللجنة النتائج التي توصلت إليها اللجنة على رئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي بعد كل اجتماع، ويقدم تقريرا سنويا، كتابة وبحضوره شخصيا، لينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته السنوية.
- 33 يحق لرئيس اللجنة أن يخطر رئيس المجلس و/أو المدير التنفيذي في أي وقت بأي قضية خطيرة تتعلق بالحكومة وتنطلب إيلائها الاهتمام في رأيه/أو رأيها.

## الترتيبيات الإدارية

- 34 يقدم أعضاء اللجنة خدماتهم بلا مقابل.
- 35 بمستوى يماثل رتبة أمين عام مساعد في الأمم المتحدة، فإن أعضاء اللجنة:
  - (أ) يتلقون بدل الإقامة اليومي؛
  - (ب) لهم الحق في استرداد نفقات السفر لحضور دورات اللجنة، وفقاً للإجراءات المطبقة على موظفي البرنامج المعينين.
- 36 يوفر مكتب نائب المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية خدمات دعم الأمانة للجنة.

15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

## الملحق الثاني

### تكوين لجنة مراجعة الحسابات

- « السيد أنطوان أنطون: خبير استشاري مستقل للإدارة ومسؤول تنفيذي أقدم سابقاً في شركة Ernst and Young؛ وهو من مواطني فرنسا/لبنان. وتمتد فترة ولايته من 7 يوليو/تموز 2009 حتى 6 يوليو/تموز 2012.
- « السيدة Elvira Edith Lazzati: المسؤول المالي الأقدم سابقاً في شركة JBS Argentina؛ وهي من مواطني الأرجنتين. وتمتد فترة ولايتها من 9 يونيو/حزيران 2009 حتى 8 يونيو/حزيران 2012.
- « السيدة Kholeka Mzondeki؛ المدير غير التنفيذي لشركة Reunert ومؤسسة Lovelife وغيرهما؛ وهي من مواطني من جنوب أفريقيا. وتمتد فترة ولايتها من 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 إلى 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.
- « السيدة Irena Petruškevičienė: عضو سابق في المحكمة الأوروبية لمراجعي الحسابات، لكسنبرغ؛ وهي من مواطني ليتوانيا. وتمتد فترة ولايتها من 30 يوليو/تموز 2011 إلى 29 يوليو/تموز 2014.
- « السيد James A. Rose: الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات ومدير المراجعة الداخلية المؤسسية لشركة Humana؛ وهو من مواطني الولايات المتحدة. وتمتد فترة ولايته من 30 يوليو/تموز 2011 إلى 29 يوليو/تموز 2014.

### الملحق الثالث

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات أبريل/نيسان 2011 - مارس/آذار 2012			
مارس/آذار 2012	ديسمبر/كانون الأول 2011	مايو/أيار 2011	
✓	✓	✓	جلسة تنفيذية مع مكتب المجلس التنفيذي
✓	✓		جلسة تنفيذية مع المدير التنفيذي
✓	✓	✓	العمليات
		✓	اللامركزية/إدارة التغيير
✓		✓	نظام وجزء 2
✓			لجنة الاستثمار
مسائل الرقابة:			
✓	✓	✓	- المراجعة الخارجية
✓	✓	✓	- المراجعة الداخلية
✓	✓	✓	إدارة الأداء والمخاطر
		✓	مسائل الموارد
✓	✓		الرقابة الداخلية